

الصراع البترولي الجزائري الفرنسي 1962 - 1971

د. نور الدين عسال،

جامعة جيلالي اليابس،

سيدي بلعباس.

الملخص:

خاضت الجزائر ثورة تحريرية ضد الاستعمار الفرنسي طيلة سبع سنوات ونصف تحقق بفضلها الاستقلال الوطني، غير أن الصراع مع هذا الاستعمار لم ينته، لتبدأ معركة جديدة ذات طابع اقتصادي، فقد ظلت ثروات البلاد تحت رحمة الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية بموجب اتفاقية ايفيان، لذا كان من الأهمية البالغة استرجاعها والاستفادة من عائداتها لبناء اقتصاد وطني قوي وإلغاء المنظومة الاستعمارية بجميع أشكالها، وهكذا دخلت القيادة السياسية الجزائرية في صراع سياسي واقتصادي ودبلوماسي ومخابراتي انتهى بقرار التأميم الجزئي لجميع المصالح الأجنبية المتواجدة بالجزائر سنة 1971.

Abstract:

The Algerian people waged a fierce war against French colonialism for seven and a half years that led to independence, but the conflict between the two countries did not stop because the wealth of Algeria remained under the domination of the societies French relations under the d'évian agreements thus began a political and economic and diplomatic an secret conflict, in this climate of tension that the Algerian leaders took the courageous decision to nationalize the hydrocarbons and the mines in 1971.

تمهيد :

لم يكن الاستقلال السياسي للجزائر في 1962 سوى بداية مرحلة جديدة للصراع الفرنسي الجزائري، فقد اعتبرها العديد من السياسيين الجزائريين أنها ثورة نوفمبر الثانية لاسترجاع الثروات الوطنية وتسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكان من أولويات الجمهورية الفتية أن تقود معركة صعبة وطويلة الأمد من أجل بناء دولة جزائرية قوية ذات سيادة كاملة.

وكانت القيادة السياسية واعية بهذه التحديات الني لا يمكن مواجهتها إلا بوضع إستراتيجية ثلاثية الأبعاد الزراعة والصناعة والثقافة، وفي نفس الوقت

الاستفادة من التجارب الفاشلة لبعض الدول البترولية (إيران والمكسيك)❖، لذا كان من الضروري وضع قاعدة متينة لاستغلال ثروات البلاد تتم على مراحل وفق ظروف معينة وعدم التسرع في اتخاذ قرارات خاطئة ستعرض الجزائر إلى نتائج كارثية بحكم أنها لم تكن تمتلك الأدوات التي تسمح لها بالتحكم في القطاع البترولي.

وبذلك يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: كيف استطاعت الدولة الجزائرية الفتية من التخلص من بنود اتفاقية ايفيان واسترجاع ثروات البلاد من السيطرة الفرنسية والشركات الأجنبية؟

1- وضعية القطاع البترولي بعد الاستقلال:

لاحظ المسؤولون الجزائريون أن اتفاقية الجزائر لسنة 1965 ❖❖ لن تترجم أبداً إلى سيطرة مدعمة للجزائر على النشاطات المرتبطة باستخراج المحروقات، ووجد الشركاء أنفسهم في خلاف حول قيمة نفقات والأبحاث التي يجب إنجازها، ومساهمة فرنسا الجادة في التصنيع السريع للجزائر، وكان هذا هو الشرط الذي وضعته الجزائر لوضع المنتجات المستخرجة من باطن الأرض الجزائرية تحت التصرف الحر لفرنسا. فمُنذ بداية الإنتاج النفطي في 31 ديسمبر 1964 بلغت الإيرادات الضريبية التي دفعتها الشركات النفطية للجزائر 210 مليون دولار لإنتاج قدر بـ 85 مليون طن، ومن سنة 1965 إلى سنة 1970 تحسّلت على 1010 مليون دولار لإنتاج 180 مليون طن، في حين بلغت حصة الشركات من الأرباح الصافية و الاستهلاكية 600 مليون دولار في 1965، ومن هذا التاريخ إلى غاية 1970 تحسّلت الجزائر على 1230 مليون دولار، بينما تحسّلت الشركات على 2350 مليون دولار (سيد أحمد ع، 1982: 115)، وحسب المصادر الجزائرية فإن الشركات الفرنسية بعدما بلغت استثماراتها في الجزائر 7599 مليون دينار محققة أرباحاً بلغت 11090 مليون دينار حتى سنة 1969 إلا أنها تراجعت إلى 1502 مليون دينار بعد ذلك (Jeune Afrique N° 525 , 1971: 27).

و بذلك يظهر جلياً أن الشركات الفرنسية بالدرجة الأولى والشركات الأجنبية بالدرجة الثانية، كانت المستفيد الأول من هذه الوضعية، حيث سمحت لها هذه الأرباح من تمويل استثماراتها في مناطق مختلفة من العالم، إضافة إلى أن قضية الإنتاج كانت أحد القضايا الأساسية في توتر

العلاقات الجزائرية الفرنسية، فقد اعتبرت الجزائر أن الجمعية التعاونية لم تستخرج بين 1966 - 1969 سوى 20 مليون طن من البترول الخام وظل الإنتاج الوطني في حدود 5,3 مليون طن، مما جعلها تتهم فرنسا بأنها هي المسؤولة عن هذه الوضعية، كما أنها لم تلتزم بتعهداتها الأولى بحكم ميزانية الأسكوب❖❖ التي عرفت انخفاضا بداية من التوقيع على الاتفاقية .

بعد تولي "هوارى بومدين" السلطة في الجزائر في 19 جوان 1965 دخل التخطيط والتصنيع في إطار مسار النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه، فقد أكد ميثاق الجزائر لسنة 1964 هذه المبادئ التي يجب أن تطبق في قطاعين أساسيين القطاع الصناعي والزراعي، لذا تبنت الجزائر ثلاث مخططات المخطط الثلاثي الأول 1967 - 1969 والمخططين الرباعيين 1970 - 1973 و 1973 - 1977 ذات الطابع الاشتراكي (88 : 1994, P. le grand, balta)، وكانت الصناعة هي العمود الفقري

لهذه السياسة التي قامت على ثلاثة أسس (Hubert, N. 1970 : 58):

- التخلص من الضغوط الأجنبية.
 - تشجيع الاستثمارات.
 - الوصول إلى نسبة نمو اقتصادية تفوق نسبة نمو السكان .
- قررت الحكومة الجزائرية في إطار المخطط الثلاثي 1967 - 1969 إعطاء الأولوية للاستثمارات الوطنية من خلال تخصيص 18% للقطاع الصناعي العام، علما أنه في هذه الفترة كان القطاع الخاص يساهم بـ 34% من القيمة المضافة ويشغل 33% من اليد العاملة، بينما كانت الشركات التابعة للدولة لا تشغل سوى 08% وتساهم بأقل بست مرات من القيمة المضافة (123 : 1975, E, Mallard)، ومع بداية سنة 1968 عرفت ميزانية الاستثمار الصناعي ارتفاعا ملحوظا وأصبحت تمثل نصف النفقات العمومية بنسبة 42% أي بقيمة 264 مليار دينار جزائري، وفي المخطط الرباعي الثاني 1970 - 1973 توزعت كما يلي: المحروقات والصناعة 45%، الزراعة 15% التعليم 12% (15 : 1970, G. Viratelle).

كان هوارى بومدين واعيا بأن الجزائر دخلت مرحلة مصيرية في صراعها مع فرنسا والذي أصبح أكثر ضراوة، فالمستعمر القديم لن يرض بالتخلي بسهولة عن مصالحه الاقتصادية في الجزائر في ظل الأوضاع التي

ميزت فترة الستينات من القرن العشرين وبعد شهر تقريبا من توليه السلطة أي في 05 جويلية 1965 قدم حصيلة الثلاث سنوات التي تميزت من الناحية الاقتصادية بانخفاض الإنتاج، والفوضى الاقتصادية، وغياب كلي للاستثمارات، وذهاب عشرات الآلاف من الإطارات الأجنبية التي لم يكن للدولة القدرة على تعويضها. فكل القطاعات البنكية و الصناعية والموانئ كانت تحت سيطرة الفرنسيين، وظل قطاع المحروقات بيد الشركات الأجنبية، ومع نهاية صيف 1965 شرح الرئيس هواري بومدين أولويات الدولة الجزائرية المتمثلة في استتباب الأمن والإقلاع الاقتصادي، فخلال زيارته لولاية تبسة صرح قائلاً: "علينا أن نكون مجندين في الوقت الحالي من أجل بناء اقتصادنا" (J P , Sereni , A et Francos) (203: 1976). هذا البناء كان هدفه إنشاء شركات صناعية وطنية معلنا بأنه حان الوقت لاسترجاع خيارات البلاد، وعلى الشركات الأجنبية أن تدفع مستحققاتها للدولة الجزائرية .

وتجسيدا لهذه الأولويات قام الرئيس هواري بومدين باتخاذ مجموعة من القرارات الهامة الكفيلة بإنجاح إستراتيجيته الاقتصادية من خلال تعيين "بلعيد عبد السلام" الملقب بأب الصناعة الجزائرية وزيرا للصناعة والطاقة سنة 1965 الذي وجد حقول البترول والغاز الطبيعي تقبع تحت سيطرة الشركات الفرنسية، فكانت مهمته استرجاع ثروات البلاد، إيماننا من بومدين أن الاستقلال الحقيقي هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي بوضع الدولة الجزائرية يدها على مختلف القطاعات الحيوية ومنها القطاع البترولي، لأنه هو المحرك الحقيقي للإقلاع والتنمية الاقتصادية .

قامت وجهة نظر هواري بومدين على ضرورة أن تصبح الجزائر بلدا صناعيا، فالزراعة الجزائرية محدودة بعناصر الطبيعة وقلة المياه والأراضي الزراعية، لكن السؤال المطروح هو نوع الصناعة التي ستعتمد عليها الجزائر؟ صناعة متطورة تسمح بخلق مناصب شغل؟ أم هي صناعة خفيفة ذات توجه خارجي؟ ❖❖❖❖ أم صناعة ثقيلة تقوم على تشييد مركبات متطورة تكنولوجيا؟ فجاء رد "بلعيد عبد السلام" بضرورة تشييد شركات وطنية ذات نشاطات متعددة الإنتاج والتوزيع والتسويق (A et Francos , Sereni J P) (208: 1976). كما استطاع أن يقنع هواري بومدين ومجلس الثورة الجزائري بفكرة "الصناعة المصنعة" فقد كان متيقنا من أن الجزائر

بإمكاناتها البترولية والغازية ومناجمها تستطيع أن تصبح قوة اقتصادية صناعية إقليمية.

وأثناء انعقاد الاجتماع الوزاري لمجموعة 77 ♦ في 17 أكتوبر 1967 أعلن في خطاب له وجهة نظر الجزائر فيما يخص الاختيارات الاقتصادية جاء فيه: "إن التصنيع يظهر أنه الطريق الوحيد للدول النامية ، هذه السياسة تقوم على تحويل المواد الأولية ، ولا يمكن تحقيق ذلك ما دام نظام الاستغلال يخدم الخارج" (Révolution Africaine N° 245. 1967 :1-6)، وكان الشغل الشاغل بالنسبة إليه هو الرفع من نسبة الضرائب ومنع بأي شكل من الأشكال تأثير تقلبات السوق العالمية على عائدات الجزائر، بيد أن المشكل الذي كان مطروحا هو أن الضريبة مقترنة بالسعر، وبالتالي كل شركة لها الحق في بيع البترول بالسعر الذي يناسبها، لكن بعد حرب جوان 1967 وغلق قناة السويس عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا في الأسواق العالمية نتيجة ارتفاع الطلب العالمي، فحاول "بلعيد عبد السلام" استغلال هذه الظروف لصالح الجزائر بالحصول على سعر مرجعي مرتفع لزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصع: (Mallard, E. 1975. 152) وأثناء وضع حجر الأساس لبداية الأشغال في مد أنبوب الغاز حاسي الرمل - سكيكدة في أكتوبر 1968 قال الرئيس هواري بومدين: "إن الأنانية تعمي بعض الشركات الأجنبية في استغلال مواردنا البترولية. إن تعطشهم للأموال يفسر الحالة التي تعيشها الجزائر... هذه الشركات اقتصررت على استغلال البترول وتصديره للحصول على أرباح سريعة" (Balta, P et Rulleau, C, la stratégie... 1978 :162).

بعدما نجحت شركة سونطراك في المشاركة في نشاط البحث والإنتاج والذي أصبح بمثابة خطوة أولى ستتبعها خطوات أخرى أكثر جرأة وشجاعة ، قامت في فيفري 1967 بشراء شبكة البيع لشركة بريتيش بتروليوم التي كانت تمثل ربع سوق التوزيع، ثم أعلنت في شهر أوت من نفس السنة عن تأميم شبكة التوزيع لثلاثة عشرة شركة أنجلو أمريكية (J.O.R.A.D.P N°52 :1967)، وفي 26 أوت أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوما بتأميم ثلاث شركات تسيطر عليها شركة إيسو الأمريكية وشركتين تنتميان إلى شركة موبيل، وكانت هذه الشركات الخمس تمتلك 32% من محطات بيع الغاز و 26% من معمل التكرير في

مدينة الجزائر، وهكذا تم طرد إيسو من الجزائر، بينما بقيت شركة موبيل عبر شركتين تعملان بالجزائر إلى جانب شركة سان كلار وفيليبس وألباسو وفيدول ونيومنت لما وراء البحار، وكان من الضروري على الشركة أن تحصل على موافقة الحكومة الجزائرية فيما يخص جميع القرارات الكبرى الخاصة بعملياتها (البراي، ر. 1968: 250).

اعتبر هذا الإجراء آنذاك كرد فعل للجزائر على الدعم الأمريكي لإسرائيل في عدوانها على مصر، غير أن الرئيس الجزائري رد قائلاً: "إن جزائر 1968 عليها أن تكون فخورة لأنها استطاعت أن تقضي على مخلفات الاستعمار وآخر معقل الاستغلايين والاحتكار الذين يعتبرون خطراً كبيراً يحرق بدول العالم الثالث. إن هذه الإجراءات في الميدان البترولي هدفها تفكيك الاحتكار الذي يمثل خطر دائماً على الاستغلال السياسي للبلد و خطر على أي مبادرة هدفها خلق الشروط الأساسية لبناء اقتصاد وطني مستقل. إن الطريق الذي اخترناه صعب لأنه ليس فقط قد أزال المصالح النيوكولونيالية بالجزائر، لكنه يهدد مصالحهم في القارة الإفريقية ودول العالم الثالث الباحثة عن الطريق السياسي والحلول المناسبة المؤدية إلى إزالة العبودية و استغلال الإنسان للإنسان " Révolution (Africaine , N° 260 . 1968 :01-06).

2- المطالب الجزائرية بإعادة النظر في اتفاقية 1965:

استمرت الدولة الجزائرية في سياستها لاسترجاع كل الشركات النفطية، فقد أعلنت في 20 مايو من سنة 1968 عن تأميم 27 شركة فرنسية غير بترولية، وبعد أربعة أيام تؤمم 18 شركة فرنسية أخرى، وبذلك تسترجع 70 شركة من 300 شركة فرنسية (Francois, A et Sereni, J. 1976: 214). وفي هذا الإطار جاء في خطاب للرئيس هواري بومدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة للتصحيح الثوري وأمام إشارات الدولة: "إن هذا القرار اتخذ تماشياً مع سياستنا الهادفة لاستغلال ثرواتنا ووضعها في خدمة غايتنا المتمثلة في التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي لبلدنا" (1973: 153). (Balta, P et Rulleau, C, la politique)، ثم أضاف قائلاً: "نستطيع في أي وقت أن نتعاون مع الرأسمال الأجنبي الاستغلالي وأي موقف آخر يعني الفقر والعوز. لقد قمنا بتجربة في هذا الميدان انتهت بالفشل لأن الرأسمال الأجنبي رغم التسهيلات والضمانات الممنوحة له لم يتخلص

من عيبي الاستغلال والخوف، ولا يمكنه أن يعمل مع نظام اشتراكي" (Balta, P et) Rulleau, C. la politique...1973 : 160.

وبعد الإعلان عن تأميم الشركات البترولية الأنجلوساكسونية صرح الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين "مولود أومزيان" أثناء اجتماع للإعلام: "إنها خطوة نحو تحرير الاقتصاد وبناء دولة اشتراكية"، أما "قعاسي عمار" من الاتحاد الجهوي فقد اعتبر هذا التاريخ بداية لسير البلاد نحو الأمام، كما صرح ابن عتيق عضو في الإتحاد الجهوي المحلي للجزائر العاصمة: "إن هذا التأميم هو استجابة لتمنيات العمال، كما انه يمثل خطوة نحو الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وأن التأميم عليه أن يلعب دورا في الوحدة الوطنية و تحسين شروط الحياة" (Révolution Africaine N° :1-6 : 275. 1968).

أمام الإصرار الجزائري قرر الجنرال ديغول في جويلية 1968 بعودة الحوار بين الطرفين وقبول التماس جزائري بتعيين على رأس الجمعية التعاونية مدير جزائري، وفي نفس الوقت وبعد أيام قلائل من زيارة المارشال "كريتشكو" Gretchko إلى باريس، وصل "عبد العزيز بوتفليقة" إلى فرنسا لإجراء محادثات مع الرئيس الفرنسي تناولت ملفات هامة منها تعويض الشركات الفرنسية المؤممة، فقد أراد بومدين أن يضع مشروعا اقتصاديا طموحا على مدى أربع أو خمس سنوات، ففي خطاب له أمام رؤساء البلديات في شهر فيفري 1968 جاء فيه: "لا بد أن تكون تميمتا مبنية على مخطط بأهداف محددة و يضطلع عليه الشعب حتى يكون على معرفة بتوجهات البلاد" (Francois, A et Sereni, Jean P. 1976 :220).

شعر الجزائريون بخيبة أمل كبيرة من اتفاقية الجزائر 1965 بالاستغلال المشترك للبترول، فلم تكن هذه الاتفاقية سوى احد أشكال الاستغلال الفرنسي للثروات الوطنية فلا تطور للإنتاج ولا استثمارات ارتفعت ولا مساعدات آتت ولا إطارات تكونت بل ظل الوضع السابق قائما؛ وبداية من سنة 1968 ظهرت الانتقادات لهذه الاتفاقية، فالجزائريون اعتبروا أن استغلال البترول من قبل الشركات الأجنبية غير مقبول، لذا دعت الجزائر إلى مراجعة بنود هذه الاتفاقية التي حددت تاريخ 01 يناير

1969 لإعادة النظر في الشروط الجبائية المنصوص عليها في المادة 27 من الاتفاقية(-) Protocole Relatif a l'association coopérative 3em (alinéa , article 52).

وضعت الجزائر مشروعا طموحا يتطلب مجهودات كبرى في تسخير ثروات البلاد لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، فكان من الضروري إعادة النظر في اتفاقية 1965 بفتح ملف الجباية البترولية، فقد تميزت السياسة البترولية الجزائرية خلال الفترة التي أعقبت هذه الاتفاقية وسبقت أزمة 1971 بتغيرات كبيرة، ففي 1968 وقعت الحكومة الجزائرية والشركة الأمريكية "جيتي بترولوم" على اتفاقية استغلال البترول، وفي نفس السنة توقع الشركة الفرنسية "إيراب" على أول اتفاقية مع ليبيا، ويمكن القول أنه منذ حرب التحرير الوطنية وضعت القيادة الثورية الجزائرية استرجاع خيرات البلاد كأحد المبادئ الأساسية التي لا يمكن التراجع عنها على أساس أن الاستقلال السياسي ما هو إلا حلقة من حلقات الاستقلال الكامل يجب أن يتبعه الاستقلال الاقتصادي (Programme de Tripoli. 1962 :701).

فعلى الصعيد الإيديولوجي فإن التأميم يسمح بإنشاء قاعدة اقتصادية للطبقات الاجتماعية غير مرتبطة بالبورجوازية العقارية التي تسيطر على مقاليد السلطة، لكن إذا نظرنا إلى إستراتيجية الجزائر آنذاك فإن استرجاع ثروات البلاد كان هدفها زيادة عائدات الدولة والمساهمة في خلق مصادر لتموين الصناعة ومخططاتها، وهناك بعض الأطروحات التي قالت أنه خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال ظهرت سياستان الأولى سياسة الشركات الفرنسية التي لن تقبل أبدا استقلال الجزائر والثانية سياسة الحكومة الفرنسية الأكثر ودية (Brandelle, I. 1981 :81)، لكن هذا الطرح كان بعيدا عن الواقع، فالحكومة الفرنسية هي التي تبنت الحلول التي فرضتها على الشركات، وقد جرت مفاوضات عامة بين الحكومتين بطلب من الحكومة الفرنسية التي لم توافق إلا عندما وصلت الأزمة إلى أوجها، مما يؤكد أنه لم تكن هناك تناقضات أو فوارق بين الطرفين بل مصالح مشتركة .

وبذلك يجب أن نضع تحليلا قائما على ثلاثة ميادين: السياسة الطاقوية للدولة الفرنسية وسياساتها الصناعية وسياسة التحالفات على

المستوى الدولي، فهذه الميادين كان لها التأثير على خيارات الحكومة الفرنسية أثناء حرب التحرير وغداة الاستقلال وسنة 1965 وخلال أزمة 1969 و1971، مما يفسر التغيرات المدرجة في السياسة الثنائية الفرنسية، فبعدما حققت الجزائر حريتها تخلت فرنسا عن سياسة الاكتفاء الذاتي لتتجه إلى وضع برنامج واسع لإنشاء مراكز الطاقة النووية، لكن هذا لا يعني التخلي عن البترول نظرا لتوسع السوق المحلية للسيارات وتطور المجتمع الفرنسي الذي أصبح يمثل حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية لسنوات 1960، فقد نوعت فرنسا في علاقاتها الخارجية مع الحفاظ على مصالحها بالجزائر بحكم أن معظم مصادرها الطاقوية تأتي من الجزائر حتى سنة 1968، وفي هذا الإطار قال "هنري مادلين" Henri Madeline: "من أجل التخفيف من الضغط وحتى الابتزاز من الطرف الجزائري انطلق الفرنسيون في سياسة استكشاف على مستوى الكرة الأرضية بهدف عدم التبعية لدولة واحدة ومحاولة فرض شروطها على مستوى قوي" (100: Madeline, H. 1970)، لذا قامت الشركة الفرنسية "أيراب" بالتوقيع على اتفاقيات بترولية مع ليبيا وإيران، وعندما طالبت الحكومة الجزائرية برفع سعر البترول قررت هذه الشركة تقليص حصتها من البترول الجزائري ببيع ممتلكاتها للجزائر، واستبدال هذه الحصة بشراء البترول من نيجيريا الغابون وبحر الشمال، مما يؤكد أن إستراتيجية "أيراب" بالانسحاب من الجزائر خطط لها منذ مدة بالبحث عن استثمار أموالها خارج الجزائر.

أما فيما يتعلق بالسياسة الصناعية الفرنسية فقد كانت الوضعية سنة 1969 مختلفة تماما عن سنة 1965 حيث بذلت مجهودات كبيرة بإعادة بناء وتحديث الصناعة الفرنسية لتحقيق استقلال فرنسا عن الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز مكانتها الأوربية، فالمشروع الديغولي انتهى بتخليه عن السلطة واستحالة مقاومة القوة الأمريكية، وترك المجال لمشروع أقل سياسوية والحصول على مكانة ثانوية إلى جانب أمريكا وألمانيا الغربية، وهو موقف اعتبره البعض منطقي بالنظر إلى الأحداث التي هزت فرنسا في سنة 1968. (Brandelle, I. 1981: 83).

بدأت الأزمة البترولية بين الجزائر و فرنسا سنة 1969 بعدما طالب الرئيس "هوارى بومدين" في أكتوبر من نفس السنة بإعادة فتح المفاوضات

حول مراجعة الضريبة البترولية و رفع الأسعار المعلنة أي بزيادة في السعر المرجعي على أساس حساب الإتاوة والضرائب المستحقة على الشركات البترولية صاحبة الامتياز، وللوصول إلى هذا المبتغى دخلت الجزائر في مفاوضات في 24 نوفمبر 1969 حيث قدم خمسة مفتشين فرنسيين للمالية العرض الفرنسي بتخفيض 05 سنتات للبرميل الواحد، بينما طالب الطرف الجزائري برفع السعر بـ 57 سنتات وتبني النظام الجبائي لمنظمة الأوبك، وإعادة تقييم بترولها برفع سعر البرميل من 2،08 دولار إلى 2،65 دولار (Grimaud, N. la politique... 1994: 74)، لكن فرنسا كانت تتظر للقضية بمنظور آخر فقد عبرت عن رفضها التام للمقترح الجزائري واقترحت رفع السعر على مراحل من 2،16 دولار سنة 1969 إلى 2،31 دولار سنة 1975.

اعتبرت الجزائر هذا العرض عملا استفزازيا فقامت شركة سونطراك بمطالبة الشركات الفرنسية بحساب الرسوم على أساس السعر الجديد، ولم تكن هذه المبادرة من قبل الشركة الوطنية سوى مناورة، لأنها كانت متأكدة أن فرنسا لن تقبل بذلك لأن الهدف هو رفع المفاوضات إلى المستوى السياسي أي بين الحكومتين، وبالفعل فقد تحقق من خلال نقل "رضا مالك" سفير الجزائر بباريس رسالة من الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو" إلى الرئيس "هوارى بومدين" اقترح فيها بقبول الجزائر توقيف العمل بالرسم الجديد المقرر في 20 جويلية وقبول فرنسا مراجعة اتفاقية 1965 ومعالجة مسألة الجباية والعلاقات البترولية بين الدولتين (Grimaud, N. la politique. 1994: 75).

في هذه الأثناء وصل إلى الجزائر "بيار غيوم" Pierre Guillaume رئيس الشركة "أيراب" الذي استقبله الرئيس الجزائري لعرض وجهة النظر الفرنسية وصرح قائلاً: إن المسألة البترولية لا يمكن أن تفصل عن المساعدات الفرنسية للجزائر الخدمة التي تقدمها فرنسا لمئات الآلاف من العمال الجزائريين، لكن هوارى بومدين رد عليه بجملة واحدة: إنها مسألة سياسية (Francos, A. 1976: 227-228)، وبذلك رفضت الجزائر وجهة رئيس الشركة الفرنسية معلنة عن بداية المعركة الحقيقية لاسترجاع ثروات البلاد.

قرر بلعيد عبد السلام في نهاية جويلية 1969 تحديد السعر المرجعي للبترول 85،2 دولار للبرميل، الأمر الذي دفع بالرئيس "بومبيدو" إلى قبول نقل المفاوضات من المستوى التقني إلى المستوى السياسي بمناقشة أوسع لكل الملفات الخاصة بالبترول واليد العاملة والمساعدات المالية والعلاقات التجارية بهدف الوصول إلى توازن عام بين الدولتين، إضافة إلى ذلك فقد سعت الجزائر إلى استعمال أوراق أخرى للضغط على فرنسا، ففي 05 ديسمبر 1969 وقعت اتفاقية مع ليبيا بحضور "عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية وسيد أحمد غزالي المدير العام لسونطراك التي نصت على استغلال وإنتاج البترول بهدف تشكيل قوة بترولية في مواجهة الشركات العالمية (Revue Jeune Afrique N° 524. le 19 janvier 1971 :29).

3- التأميم الجزائري سنة 1971 وتداعياته :

لقد دخلت الجزائر في مرحلة حساسة في علاقاتها مع فرنسا فكان من الحكمة وضع خطة معركة مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الوضع الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي فإن أغلبية الشعب الجزائري مقتنعة بضرورة استرجاع خيرات الصحراء فقد أكد الميثاق الوطني لسنة 1964 على ضرورة تأميم كل خيرات البلاد البترولية والمنجمية، لكن هناك أقلية كانت تخشى من سياسة التأميم التي اعتقدت أن هذه السياسة ستدخل الجزائر في وضع اجتماعي خطير، وتخوف هذه الفئة يعود بالأساس إلى عدم قدرة أي دولة قبل ذلك من تأميم بترولها، فقد فشلت المكسيك قبل ذلك سنة 1938 وإيران سنة 1952، إلى جانب تخوف السلطات الفرنسية من الرأي العام الفرنسي الذي كانت له القابلية للثورة كلما تعلق الأمر بالجزائر ولم يتخلص من الفكر الاستعماري خاصة لدى الطبقة السياسية الفرنسية التي كانت لها حساسية كبيرة تجاه هذه القضايا، لذا اختارت فرنسا إبقاء الرأي العام بعيدا عن الأحداث (Grimaud, N. ..1972:1304) le conflit.

كانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية شاقة وطويلة فقد أكد "سيد أحمد غزالي" أن الهدف كان منذ البداية أي من 1968 إلى غاية 1969 هو الوصول إلى التأميم، فلقد تأكد الرئيس الفرنسي أن محادثات المختصين وصلت إلى طريق مسدود، مقترحا إجراءات مراجعة الاتفاقية وفي نفس الوقت إيجاد حلول لمسألة الضريبة في إطار العلاقات البترولية والبحث

عن شروط جديدة للتعاون المتعلقة بالعلاقات التجارية الخاصة بالخمور واليد العاملة المهاجرة ،والاستثمارات الصناعية ،والمساعدات التقنية،والمسائل المالية ونقل الأرشيف.

كلف الرئيس الفرنسي كل من ل فراسوا كسايه أرتولي Francois Xavier Artoli إلى جانب المدير العام في كيدورسي "برونات" ومدير الوقود "ميشال بايو Michel Payot وممثل الخزينة المركزية للتعاون" رونالد دو كاس" Rolande Ducas بدراسة هذه القضايا الصعبة لأنه سيواجه من الجانب الآخر" عبد العزيز بونفليقة"الذي أكد أنه سيجعل عدم التساهل واجبا مقدسا(1305: 1972.. Grimaud, N. le conflit) ،والرغبة الجامعة للوفد الجزائري الذي كان مدعوما بشكل مطلق من قبل السياسيين لتحقيق المصالح الوطنية،مما ساعد كثيرا الوفد المفاوض وأعطى ثقة كاملة له كما ذكر سيد أحمد غزالي, Rabah (102: 2006, A.)، فكانت كل التقارير تقدم إلى رئيس الدولة، وبلغ عدد الاجتماعات سبعة بمجموع 25 يوم بين 25 نوفمبر 1969 إلى 13 جوان 1970، كل جلسة دامت من ثلاثة إلى أربعة أيام وجرت كلها بالجزائر العاصمة خصصت لمراجعة الضريبة، وقد ظهر أن المفاوضين الفرنسيين لم يكن لديهم ما يقدمونه، لكن ليس بالضرورة لاعتبارات تكتيكية لأن أصحاب القرار الحقيقيين هم قادة"ايراب" الغائبين عن طاولة المفاوضات، وتم اقتراح تحديد نفس السعر، غير أن الطرف الفرنسي رفض الموافقة (104: 2006, A. Rabah). أما بالنسبة لمراجعة اتفاقية 1965 فقد عقد 15 اجتماعا بمجموع 74 يوم من 29 أوت 1970 إلى 15 افريل 1971 (Rabah, 1971) (104: 2006, A.)، منها سبع جلسات بالجزائر وثمانية بالعاصمة الفرنسية، وبذلك يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين مرت بهما المفاوضات فالمرحلة الأولى ركزت فيها الجزائر على تعديل سعر البترول الجزائري ومراجعة النظام الضريبي أما المرحلة الثانية ركزت على تعديل أحكام اتفاقية الجزائر .

في شهر جانفي 1970 عرض الوفد الفرنسي على الحكومة الجزائرية مقترحا للرفع من السعر تدريجيا مدته سبع سنوات وفي افريل من نفس السنة اتخذت الجزائر إجراء بإعادة المنتجات البترولية المصدرة، فحسب اتفاقية 1965 فإن الشركات الفرنسية لها الاختيار بالاحتفاظ ب

50% من رقم أعمالها بالخارج ، لكن هذه النسبة كانت تتناسب مع تلك الفترة التي عرفت تطورا منذ خمس سنوات (Zenati, H.1971:6)، وهكذا تبين للجزائريين بعد ثمانية أشهر من المفاوضات أن فرنسا لن تقبل برفع سعر البترول الجزائري مما يعني حتمية قرار سيادي يعيد السيطرة الجزائرية على الثروة البترولية، وفي هذا الشأن صرح هواري بومدين في 16 جويلية من نفس السنة قائلاً: "لا بد من إفشال النظام الكولونيالي". (Grimaud, N. la politique... 1994 :75).

قبل استئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية بقليل من أجل مراجعة اتفاقية 1965 وقبل اتخاذ الإجراءات ضد شركة سان كلار بإلغاء حقوقها المنجمية، أعلنت الدولة الجزائرية في 11 جوان 1970 عن تأميم فروع العديد من الشركات الأجنبية "شال، فيليبس، بتروليوم غو، سوفرجال أحد فروع الشركة الألمانية ألوارث Elwarath وأميف فرع للشركة الإيطالية Montedisow، وبعد خمسة أشهر أمتت الشركات الأمريكية: موبيل صحراء Mobil Sahara وموبيل بروديسينغ Mobil Prodosing ونيومنت اوفر سين بتروليوم Newmont over Seas Petroleum (J.O.R.A.D.P N° 53.1970)، إضافة إلى تطور قدرات سونطراك الإنتاجية خاصة في حصص الكراس Creps التي تراقب حقل ايجلي وزارزتين وحقل تين فوي بـ 35%، مما سمح لها بزيادة مساهمتها في معمل التكرير بالجزائر العاصمة إلى 80%، وامتلكت 35% في أنبوب البترول عبر تونس، وبذلك لم يبق بالجزائر سوى الشركات الفرنسية الشركة الفرنسية للبترول وتوتال و ألف إراب و ألفراب .

انطلاقاً من هذه القناعة وجه "بلعيد عبد السلام" يوم 2 جويلية 1970 تعليمات إلى كافة الشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر بتسديد التزاماتها المالية تجاه الجزائر على أساس سعر 2,85 دولار للبرميل، وردا على ذلك اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة طارئة وأصدر بياناً رسمياً ندد فيه بالقرار الجزائري مشيراً إلى أن تعديل السعر لا يمكن أن يكون إلا بالاتفاق بين الطرفين وفق المادة 27 من اتفاقية الجزائر التي نصت على أنه في حالة اتفاق إجراء تعديلات في السعر فإنه ينبغي على الحكومتين أن تتبادلا المذكرات الرسمية بشأن التعديلات (Protocole Relatif a l'association coopérative, Article 27).

كانت الحكومة الجزائرية متيقنة من رفض الشركات الفرنسية لمقترحاتها الأمر الذي يتطلب وقف مرحلة التفاوض العقيمة التي استمرت شهورا دون جدوى. وأمام هذا الوضع الخطير الذي أصبح يهدد العلاقات الجزائرية الفرنسية ورغبة في عدم المساس بالمستقبل وهي العبارة التي ذكرها وزير الخارجية الفرنسي "شومان" دفعت بالحكومة الفرنسية إلى الاستمرار في هذا الطريق، أما من الجانب الجزائري فقد حاولت الحكومة الجزائرية الظهور على أنها صاحبة المبادرة في المفاوضات التي لم تصل إلى أي نتيجة ايجابية، إلى جانب اطلاع الرأي العام الجزائري والدولي بشرعية القرارات التي ستتخذها، وفي نفس الوقت تدعيم و تقوية موقفها والضغط على الخصم (Grimaud, N. le conflit ...1972:1306)

وانطلاقا من هذه الوضعية المتأزمة أكد الرئيس "هواري بومدين" في خطاب له في 16 جويلية 1970 بسكيدة أنه ترك المجال مفتوحا بشأن اتخاذ قرار التأميم: "بعض الدوائر لم تفهم أن الجزائر اليوم هي دولة مستقلة" و يضيف: "أن الأمر لا يتعلق بسيادة كاملة وليس بسيادة ثنائية، فإننا نقول لهم لا"، كما أكد "بلعيد عبد السلام" على نفس الفكرة حيث قال: يجب إفشال النظام الاقتصادي المتخفي حسب الظروف وتحت صيغ حاطئة للتعاون" (Grimaud, N. le conflit ...1972:1306).

بدأت المفاوضات من جديد في 20 أوت 1970 و استمرت إلى غاية 15 أبريل 1971 و كانت هذه الجولة أشد تعقيدا من مفاوضات الاستقلال، ذلك أن المسائل التي طرحت على طاولة التفاوض شملت عدة نقاط كالعلاقات التجارية ومسألة الخمور، ومشكلة العمال الجزائريين، ومنذ البداية أكد الطرف الجزائري على موقفه من المسائل الاقتصادية خاصة البترول مطالبا بضرورة تطبيق النظام الضريبي الذي قرره منظمة الأوبك والمحددة بـ 55% كضريبة لصالح البلد المنتج) نازلي، م. 1978: 235).

وخلال انعقاد الملتقى البترولي للاقتصاديين العرب المنعقد بالجزائر العاصمة بين 21- 24 سبتمبر 1970 أوصى بضرورة دمج الصناعة البترولية في اقتصاديات الدول العربية والإسراع بإجراءات التأميم، كما أصرت الجزائر على رفع سعر بترولها إلى 3,24 دولار للبرميل الذي يتوافق مع أسعار البترول في موانئ ليبيا ودول الخليج، وحتى تتمكن من بسط سيطرتها على

الشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر طالب الوفد الجزائري بأن تكون نسبة مشاركة الجزائر بـ 51% من رأسمال تلك الشركات، لكن الطرف الفرنسي وافق على نسبة 35% فقط من أسهم الشركات، وفي هذه الأثناء تولى الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" في 28 سبتمبر 1970 مما أدى إلى توقف المفاوضات مؤقتا إلى غاية 05 أكتوبر .

اقترحت الجزائر على فرنسا في 05 أكتوبر 1970 الاختيار بين حلين) (Grimaud, N. la politique... 1994: 76:

أولا: شراء جميع المصالح الفرنسية لكون الشركات هي مجرد شركات خدمات مع ضمان التمويل المنتظم من البترول الخام.
ثانيا: دخول الشركات الفرنسية في شراكة مع شركة سونطراك وفقا للشروط الجزائرية .

بالنسبة للحل الأول فإن نظام الامتيازات المضمونة في اتفاقية 1965 أبعد احتمال شراء كامل لمصالح فرنسا وهو الخيار المقترح من قبل الجزائر، أما اللجوء إلى الحل الثاني فإنه يحتم البحث عن صيغة للشراكة التي تضمن بطريقة أحسن حرية العمل وهنا يمكن طرح السؤال التالي: في أي لحظة قبل الطرف الفرنسي التنازل عن المصالح الفرنسية في حقول الغاز ووسائل النقل؟ هذا غير معروف بشكل دقيق، لكن الفكرة ظهرت في 28 نوفمبر 1970 بالوصول إلى اتفاق على سعر بيع الغاز الجزائري لفرنسا والذي جرت المحادثات حوله لمدة ثلاث سنوات، إذ لم تبق إلا قضية مراقبة حقول البترول وهي من القضايا الشائكة والصعبة التي أخذت القسط الأكبر من المحادثات ، فقد طالبت فرنسا ترجيح صيغة مؤقتة صالحة لمدة ثلاث أو خمس سنوات وخلال هذه المهلة تعود كل الامتيازات للجزائر دون دفع تعويضات، ولتجاوز النقاش حول هذه النقطة قدمت فرنسا مقترحا تناولته الصحافة نص على إيجاد سياسة مشتركة فرنسية جزائرية من جهة، ومن جهة أخرى ترددت الجزائر في الذهاب بعيدا في تعاونها مع الدولة الفرنسية خشية أن عدم التوازن بين الطرفين سيحول الاتفاقية إلى معاهدة غير شرعية .

استمر المد و الجزر بين الطرفين في ظل تمسك كل طرف بمواقفه حتى أواخر ديسمبر من سنة 1970 حيث قدم رئيس الوفد الفرنسي

"ارتولي" عرض اتفاق يتضمن الشروط التالية (Grimaud, N. le conflit (1307: 1972....)

- التنازل عن ثلث الحقوق المنجمية التي تمتلكها الشركات الفرنسية بحيث تسمح لسونطراك بحرية التصرف في 51% من إنتاج البترول الخام.
- التنازل عن حقول الغاز الطبيعي و الأنابيب .
- تقديم معونة مالية فرنسية كتعويض عن توقفها استيراد الخمور الجزائرية .
- زيادة عدد العمال المقبولين بفرنسا و قد حدد العدد في 26 أكتوبر 1968 بـ 35 ألف عامل خلال ثلاث سنوات .

كان الجانب الفرنسي يتمنى إعادة بعث التعاون بين الطرفين، بينما رفضت الجزائر هذه الشروط معتبرة أن التزامات فرنسا المالية والمساهمة في تطوير الجزائر وبيع الخمور كانت ضئيلة ، لكن العائق الأساسي الذي وقف أمام هذه التسوية هي العروض المتعلقة بالمحروقات، فالطرف الفرنسي رأى أن هذه الإجراءات كانت ذات طابع تحويل محدود، أما سونطراك فلم تقتصر على نظام 51% فقط بحيث أن فرنسا ضمنت لها السيطرة على بعض الحقول، لكن ليس الحقول التي تمثل المصالح الفرنسية الأغلبية بها، فالأمر يتعلق بالسيادة الوطنية ومسألة مصيرية لا يمكن التفاوض حولها، والشروط التي وضعتها الشركات الفرنسية لشراء مصالحها ظهرت في نظر الجزائريين باهظة، وهكذا تنتهي سنة 1970 بفشل ثاني برفض المقترح الفرنسي .

ورأت العديد من القيادات الجزائرية أنه في الوقت الذي أعلن عن انطلاق مخطط التطور المكلف فإن معظم الأرباح البترولية لا تستفيد منها الجزائر، ومن جهة أخرى كان من الصعب على أصحاب أطروحة السيادة الوطنية على ثروات البلاد التراجع عن قرار التأميم بعدما تم تعبئة الرأي العام الجزائري و الدولي، ف"عبد العزيز بوتفليقة لم يكن يرغب في التنازل قبل الحصول على حقوق الجزائر وإيجاد حل نهائي لهذه المسألة المثيرة (1308 : 1972 ... le conflit , N. le conflit , Grimaud) ، أما الجانب الفرنسي فكان من المستحيل أن يقبل موقع الشريك الأضعف الذي يمثل الأقلية، واعتقد البعض أنه خلال المناقشات قدمت سونطراك مطلبين جديدين وهما حتمية تعاون الشركات الفرنسية مع برنامج عام للاستغلال، وقبول تقسيم

عائدات بيع البترول الخام، وهذا ما أدى إلى استحالة العمل بالصحراء وفق هذه القواعد التجارية الجديدة، كما وجه البعض انتقادات لاذعة "لارتولي" الذي طالب في 05 فيفري 1971 بمهلة تفكير تمتد إلى غاية شهر مارس التي اعتبرها بعض المختصين وقتاً ضائعاً، والحدث الوحيد الجدير بالذكر خلال إقامة الوزير بياريس هو الاتفاق الجزئي في 28 جانفي 1971 ♦♦♦♦♦ الذي شكل مفاجأة للشركات الفرنسية.

لقد اتسمت مجريات المحادثات بقوة وإصرار الوفد الجزائري حول القضايا الرئيسية وكان على اضطلاع بكل المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، وفي هذا الشأن ذكر "سيد أحمد غزالي": "كنا نسجل كل ما كان يقال حول طاولة المفاوضات بحيث كان هناك أربعة إطارات مهندسان ورجلا قانون يتناوبون اثنين اثنين على هذا التسجيل، ثم يقوم راقن ماهر على الآلة الكاتبة السيد "علي عماني" كاتب الوزير برقن ما تم تسجيله فوراً، وفي آخر النهار يتم التسجيل بخلاصة يكون رقنها جاهزا في صبيحة اليوم الموالي وهكذا استطاع كل من قائد وفدنا الوزير الوصي ورئيس الدولة الحصول على نص المداولات" (الشروق اليومي ، العدد 2236 - 28 - 02 - 2008)، كما حاول عبد العزيز بوتفليقة شرح للرئيس الفرنسي الوضعية الخطيرة التي تعاني منها الخزينة الجزائرية بعد توقف بيع الخمر وعدم الحصول على الإتاوة البترولية والنفقات الكبيرة للمخطط الرباعي كانت السبب في هذه الوضعية (Grimaud, N. le conflit ... 1972: 1308).

طلبت الجزائر باستئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن غير أن الرد الفرنسي لم يكن واضحاً ولا يتضمن تاريخاً معيناً الأمر الذي اعتبر برغبة فرنسا في ربح الوقت للاستفادة من بعض الظروف الدولية التي لم تكن تخدم الجزائر، فقد انعقد اجتماعاً خلال هذه الفترة لمنظمة الأوبك بطهران وكانت فرنسا تنتظر تداعياته، إلى جانب تدشين خط التابلاين المار بالأراضي اللبنانية حتى شاطئ المتوسط، وانتشار أخبار عن مفاوضات لإعادة فتح قناة السويس، ووصول بترول نيجيريا إلى الأسواق الدولية واقترب فصل الخريف (نازلي ، م. 1978: 240)، فما كان على الجزائر إلا أن تتخذ خطوة سريعة وجريئة رداً على التماطل الفرنسي، وبعد عودة "بلعيد عبد السلام" من طرابلس أين شارك في اجتماعات لوزراء الشؤون البترولية لكل من العراق وليبيا والعربية السعودية، وبعد مداولات طويلة أعلن الرئيس

هوارى بومدين في 24 فيفري 1971 أمام الاتحاد العام للعمل الجزائريين عن قرار التأميم للغاز ووسائل النقل ووضع اليد على حقول البترول بنسبة 51% (J.O.R.A.D.P, N° 17. 1971) ليكتمل بالتوقيع في 12 أفريل 1971 على القانون الأساسي للمحروقات (J.O.R.A.D.P, N° 30.1971) الذي فرض أغلبية المساهمة للجزائر في رأسمال كل الشركات البترولية العاملة و يظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول :المساهمة الجزائرية في الشركات الفرنسية قبل وبعد 24 فيفري 1971 (Brogonni, M.1973:291)

الشركات والجمعيات	الحصة قبل 24-02 1971	الحصة المنقولة لسونطراك	حصة سونطراك بعد 24-02 1971
	سونطراك	مصالح فرنسية	بموجب قرار 24-02 1971
أس - أن رييال	50%	50%	1%
الشركة الفرنسية لبترول الجزائر	00%	100%	51%
شركة أبحاث و استغلال البترول بالجزائر CREPS	35%	65%	10%
أسكوب	50%	50%	1%
بنروبار	00%	100%	51%

من خلال الجدول يظهر جليا أن الشركات الفرنسية كانت قبل 1971 هي المسيطرة على النشاط البترولي بالجزائر والمستفيد الأول من العائدات، غير أن هذا الوضع سيتغير بعد قرار التأميم بحيث انتقلت حصة سونطراك إلى 51% وبذلك أصبحت الجزائر تسيطر على مجموع النشاطات البترولية و الغازية، و بالموازاة مع إجراءات التأميم فإن القانون الأساسي لـ 12 أفريل 1971 حدد الإطار الذي تعمل فيه الشركات الأجنبية، ففي نهاية النص أكدت المادة الأولى: كل شخص مادي أو معنوي أجنبي الراغب في ممارسة نشاطه في ميدان البحث و استغلال المحروقات

السائلة بالجزائر لن يستطيع ذلك إلا بالشراكة مع سونطراك ، إضافة إلى أنه لن يسمح بالنشاط إلا على الرخص المنجمية الممنوحة لشركة سونطراك (J.O.R.A.D.P, N° 30. 1971).

أمام هذا الوضع لم يكن أمام الشركة الفرنسية للبترول سوى الاعتراف بهذه النصوص الواردة في اتفاقية في 30 جوان 1971، واتفاقية 15 ديسمبر 1971 مع شركة الأبحاث الجزائرية البترولية "ايراب"، وهكذا فلأول مرة في تاريخ البترول تستطيع دولة متخلفة فرض قراراتها التي ألغت بموجبها نظام الامتيازات الذي تسيطر عليه الشركات الأجنبية، ولأول مرة أيضا استطاعت شركة وطنية إرغام أحد الشركات الكبرى في الكارتل من التنازل عن مصالحها والاعتراف بها كفاعل أساسي في إطار شركة مختلطة فقرارات 24 فيفري كانت تحديا كبيرا ليس فقط بالنسبة للجزائر بل لكل دول العالم الثالث التي كانت تعاني من ظلم اقتصادي تسبب فيه النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي فرضته الدول الكبرى لخدمة مصالحها ومصالح شعوبها دون مراعاة مصالح الشعوب الضعيفة، وفي هذا الإطار كتبت مجلة الجيش تعقيبا على قرار التأميم قائلة: إن قرار تأميم المحروقات سنة 1971 لا يمثل مفاجئة بالنسبة لمسار الثورة الجزائرية ، لكن للتأكيد على هوية هذه الثورة وإكمال السيادة الوطنية... إن الشعب الجزائري فجر الثورة التحريرية من أجل وحدة البلاد من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب و قدم في 23 جويلية 1961 العشرات من أبنائه في مختلف مناطق البلاد من أجل التثديد بالمحاولات الفرنسية لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري، هذا الشعب عبر منذ فجر الاستقلال عن رفضه فصل الاستقلال السياسي عن الاقتصادي، لأن بالنسبة إليه السيادة لا يمكن تقسيمها" (Revue El Djeich N° 261) 30-29: février 1985، لكن ما هي الدوافع التي جعلت الجزائر تقرر التأميم الجزئي بدل التأميم الكلي؟، وما الذي دفع بهواري بومدين إلى الإعلان عن التأميم بكل شجاعة ودون خشية ردة فعل عنيفة من الطرف الفرنسي؟

بالنسبة للسؤال الأول فقد كان الطرف الجزائري واعيا بخطورة التأميم الكلي الذي كان من شأنه أن يكلف الخزينة الجزائرية مبالغ طائلة في شكل تعويضات للشركات الفرنسية، كما أن الحصول على

نسبة 51% سيمكنها من اكتساب أغلبية الأسهم وتكون المسائل الإدارية تحت سيطرتها ثم أن التأميم الجزئي سيمكن الجزائر من الاستفادة من استثمار الرأسمال الفرنسي ومختلف المشروعات الاقتصادية وبقاء الإطارات المتخصصة التي كانت تقتصر إليها الجزائر في تلك الفترة، كما أن الجزائر لم تقدم على هذه الخطوة إلا بعدما دعمت موقفها الخارجي من خلال السماح للشركات الأمريكية بالتواجد في الجزائر، و بالتالي خلق نوع من التوازن والتحرر التدريجي من السيطرة الفرنسية، حيث تضاعفت المصالح الأمريكية وعلى وجه الخصوص في القطاع البترولي، وهي خطوة تتم عن بعد نظر للقيادة السياسية وذكاء في استخدام الظروف الدولية لتحقيق الأهداف المسطرة.

كانت نظرة الجزائر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نظرة براغماتية، فرغم أنها قررت المقاطعة الدبلوماسية جراء حرب 1967، كان لابد من البحث عن سوق كبيرة تمتلك التكنولوجيا، فأمريكا هي مهد الشركات البترولية الكبرى وأكبر مستورد ومنتج للبترول، كما أن الشركات الأمريكية كان لها حضور فعال في السوق الجزائرية من خلال العقد المبرم مع "جيتي بتروليوم" التي تعهدت بتقديم 16 مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى لعقد الامتياز إلى الهيئة المشتركة ومليون دولار على سبيل المنحة وتعهدت بأن تحتفظ بـ 75% من أرباحها داخل الجزائر (العقاد، ص . 1966: 73)، وتوقيع شركة سونطراك وشركة "شيميكل كوستراكشن" على اتفاقية تقضي بأن تقوم الشركة الأمريكية ببناء أكبر مصنع في العالم لإسالة الغاز الطبيعي في ميناء أرزيو بـ 300 مليون دولار وهذا تنويعا لاتفاقية الشركة الوطنية وشركة ألباسو.

هذه الخطوة الأمريكية يمكن تفسيرها إلا بالوضع السياسي الدولي آنذاك، فمع بداية الستينات من القرن العشرين تبني ديغول سياسة مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية بدأها بالتقارب مع المعسكر الشرقي والاعتراف بالصين الشعبية وزيارته الرسمية إلى الاتحاد السوفيتي، ثم قرر الانسحاب من الحلف الأطلسي، فوجدت أمريكا نفسها مضطرة سنة 1966 إلى الانسحاب من 29 قاعدة عسكرية ونقل 30 ألف جندي، والأكثر من ذلك اعترض ديغول سنة 1967 بانضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة وخلال زيارة الرئيس الفرنسي لموسكو ومكسيكو

ومونتريال ندد الجنرال بالعمليات العسكرية الأمريكية في الفيتنام (152 : Noushi, M. 1994)، هذه السياسية الفرنسية العدائية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية يمكن تفسيرها بموقف سابق للسيناتور "جورج كينيدي" في جويلية 1957 حينما طالب باستقلال الجزائر.

بخصوص السؤال الثاني فقد وجهت المخابرات الجزائرية في عهد "قاصدي مرياح" عدة ضربات موجعة لنظيرتها الفرنسية في حرب سرية، وكانت أقوى ضربة ضد الأمن العسكري الفرنسي اعتبرت آنذاك بالتاريخية هي قرار التأميم المحروقات التي تم الإعلان عنه رسميا في 24 فيفري 1971، ولم يأت هذا القرار جزافا ولم يتلفظ به هواري بومدين من دون مراعاة ما سيترتب عليه هذا القرار من عواقب خطيرة على مستقبل البلاد خاصة بأنه كان يدرك بأن قرار التأميم سيكون له الأثر العميق لا على فرنسا فحسب، بل على كل الدول المستهلكة للبترول، متذكرا سقوط حكومة "مصدق" بطهران، ليتأكد أن الرئيس حينما اتخذ هذا القرار كان لديه معلومات دقيقة حول طبيعة ردة الفعل الفرنسية الممكنة، وكان على يقين أن هذه الأخيرة لن تتجرأ على القيام بعدوان عسكري على الجزائر.

هذه المعطيات وفرها جهاز الأمن العسكري بقيادة العقيد قاصدي مرياح التي لم تكن وليدة تخمينات ولا مجرد تكهنات، فقد استطاعت المخابرات الجزائرية أن تتغلغل في أعماق الدولة الفرنسية ووصلت إلى الكتابة العامة لقصر الإليزيه عن طريق ضابط برتبة ملازم أول وهو السيد "طابتي رشيد" الذي اخترق الكتابة العامة لتجنيد المسؤولة الأولى على طاقم الرافعات للتقارير التي يبعث بها إلى الرئيس الفرنسي حينذاك لمختلف مؤسسات وأجهزة الدولة، فأغراها بالهدايا ولعب دور أمير عربي في مقببل العمر مسخرا لها كل ما تحتاجه من مغريات، وتظاهر لها بحبه الشديد، مما سمح له بالحصول على معلومات حول ما يفكر فيه مسئولو الدولة الفرنسية في حالة إقدام الجزائر على التأميم (الشروق اليومي، العدد 3039، 28 أوت 2010)، واعتبر هذا الاختراق فريد من نوعه في العالم العربي لأنه لم يسجل أي جهاز استخباراتي عربي مثل هذا الانجاز الذي ليس من السهل تحقيقه.

بعد هذا القرار مباشرة سلم "هارفي الفون Herve Alphanand الأمين العام لدى وزارة الخارجية رسالة احتجاج إلى السفير الجديد بباريس" محمد لبجاوي" عبر فيها عن رفض الحكومة الفرنسية لهذه القرارات الأحادية الجانب، ومن جانبه رد هواري بومدين على هذه الاتهامات يشرح فيه للرأي العام الفرنسي أسباب اتخاذ هذا القرار بقوله: لم نبحت إلا عن هدف واحد الوصول إلى المراقبة، ولن أرى المشكل من زاوية مصالح الشركات والتي لا يمكن أن نخلطها مع مصالح فرنسا يمكننا أن نتخلى عن الشركات، فبالحصول على المراقبة فإننا بذلك نحترم مصالح الطرف الآخر... يجب وضعها في إطارها الحقيقي، إنها مطابقة لمبادئ البلاد... على الفرنسيين أن يفهموا أنه في مصلحة السلام، فالجزائر لا تريد أن تكون بيدقا في أيدي القوى الكبرى" (80: 1994, Grimaud, N. la politique).

وجدت فرنسا أمام أمر واقع فقام "شابان دالماس Chabane Dalmas في 09 مارس من سنة 1971 بتسليم مذكرة للسفير الجزائري حدد فيها موقف حكومته من هذه المسائل بعدما أكد له عدم اعتراض فرنسا على المبادئ نفسها، فيحق للجزائر استرجاع خياراتها، لكن الحكومة الفرنسية حددت الشروط المتضمنة في المقام الأول تعويض مقدم وعادل، وتقديم ضمانات قانونية واقتصادية أدنى حتى تتكيف الشركات مع الوضع الجديد، وبدونها ستعلن الشركات انسحابها الكلي من الصحراء، غير أن الحكومة الجزائرية عبرت في 15 مارس عن رفضها هذه الشروط، وفي ظل هذه الحرب الغير مسلحة استمرت المفاوضات إلى غاية 15 افريل 1971 ويظهر أنها معركة في الوقت بدل الضائع .

التقى "هارفي الفون" عبد العزيز بوتفليقة "من 25 مارس إلى 10 افريل في جلسات بإيقاع سريع حيث كان الرجلان على أتم الاستعداد للوصول إلى تفاهم في مجال المحروقات، لكن التوجيهات التي أعطتها باريس لسفيرها تعود إلى نقطة التعويضات الجزافية وقانون الشركات الفرنسية في دورها كشريك جديد يمثل الأقلية، لكن الحكومة الجزائرية ترددت في قبول مبدأ التعويض الذي لا يخدمها بما أنه يحرمها من مداخيل آتية، وفي 12 افريل أعلن الرئيس الجزائري عن إلغاء نظام الامتيازات بتحديد سعر جديد بـ 3,60 دولار للبرميل وتقديم 500 مليون دينار كتعويضات (82: 1994, Grimaud, N. la politique).

أثار القرار الجزائري موجه من السخط والغضب لدى الأوساط الفرنسية الرسمية والغير الرسمية فأصدر الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو" قرارا للشركات الفرنسية بمقاطعة البترول الجزائري كوسيلة ضغط لدفعها للتراجع واستعملت كل الوسائل التي تمتلكها من خلال الامتناع عن استيراد البترول الجزائري وحتى استخراجه، وهدد كل الأطراف التي لا تستجيب لقرار الرئيس الفرنسي بمتابعات قضائية ومنع أي ترتيب تجاري أو اتفاقية لاستغلال الامتيازات الفرنسية القديمة، ومس هذا الحظر 3/2 من الإنتاج، مع احتساب الضرائب على أساس السعر القديم، ثم أعلنت الشركات البترولية الفرنسية عن سحب كل خبرائها من الصحراء منها شركة البترول الفرنسية التي قررت سحب 166 موظفا وفتيا في 01 مايو 1971، كما قامت بحملة واسعة على الصعيد الدولي، فعمدت إلى توجيه إنذارات خطية للعديد من المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية وتضمنت الإنذارات الادعاء بأن تدابير التأمين التي طبقتها الجزائر على الشركات الفرنسية غير مشروعة، وفي 27 افريل قامت شركتا "الف- أيراب" بإثارة مشكلة البترول الجزائري هو بترول أحمر (نازلي، م م. 1978: 243) أي متنازع عليه لا يجوز شراؤه، إلى جانب محاولتها التدخل لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD لمنع تنفيذ صفقة بيع الغاز الطبيعي للأسواق الأمريكية، وإفشال حصول شركة سونطراك على قروض لتمويل بعض المشروعات.

كانت الإجراءات التي اتخذتها الشركات الفرنسية بعد التأمين فعالة إلى حد ما باستثناء ليبيا التي هنأت الجزائر على هذه الخطوة، لكن هذا الموقف كان حذرا فبومدين طلب من معمر القذافي بوقف بيع البترول الليبي لفرنسا، غير أن هذا الأخير رفض هذا الطلب وقدم دعما محدودا المتمثل في مساعدة مالية بـ 100 مليون دولار لم تستعملها الجزائر (Francos, A. 1976: 235)، بينما لم يكن موقف الدول العربية محددا واتسم بالغموض حتى وصل الأمر ببعضها إلى توجيه لوم إلى الرئيس الجزائري على هذه الخطوة، واعتبرت ما أقدمت عليه الجزائر هو خطوة صهيونية لإضعاف العلاقات العربية الفرنسية خاصة أن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التي وقفت ضد إسرائيل في عدوانها على مصر (Francos, A. 1976: 283)، كما صدرت عن الحكومة الفرنسية تصريحات معلنة عن نهاية العلاقات

المفضلة بين فرنسا والجزائر، ثم قررت فرض حصار اقتصادي نتج عنه أزمة داخل الجزائر خاصة فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية: الحليب السكر الماء المعدني، الدهون، قطع الغيار، وأغلق مصنع الأجهزة الكهرومنزلية في 01 أكتوبر 1971 وتم طرد 200 عامل (Mallard, E. 1975 : 159)، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت الحكومة الفرنسية بحملة إعلامية ضد الجزائر منذ الجولة الثانية من المفاوضات والتي بقيت طيلة السنوات الأولى من السبعينات في تزايد، نتج عنها أعمال عنف ضد جاليتنا وكثرت محاولات الاغتيال والرمي من النوافذ، ووضعت القنابل في قنصلية الجزائر بمرسيليا (الشروق اليومي، عدد 2008/02/28.2236).

وضع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بقيادة هواري بومدين كل الاحتمالات الفرنسية قبل اتخاذه قرار التأميم، فالمقاطعة وهو الاحتمال الأول يمكن أن تطول لعدة أشهر خاصة في العلاقات الثقافية والتقنية وهجرة الآلاف من الإطارات الفرنسية التي تعمل في الجزائر وتوقف دخول السلع الفرنسية الموجودة في الأسواق (Mallard, E. 1975 : 233)، أما على المستوى الدبلوماسي كانت المعركة أكثر ضراوة، فالدول الغربية الكبرى تضامنت مع فرنسا، ولم يكن موقف الاتحاد السوفيتي مشرفا تجاه الجزائر، واقترحت تقديم مساعدات سرية بسبب انسحاب فرنسا من الحلف الأطلسي ولم يرغب السوفيت إغضاها.

كان من نتائج القرار الجزائري موافقة فنزويلا رفع سعر بترولها بنسبة 20% ليرتفع سعر بترول صحراء بلاند الجزائري بنسبة 73% في 20 مارس 1971 ثم ارتفع ب 32 سنتا في سنة 1972 وفي السنة الموالية إلى 1,32 دولار و إلى 10 دولار في سنة 1974، أما بالنسبة للضريبة فقد ارتفعت ب 28% بداية من 1971 مقارنة بسنة 1970 التي لم تزد عن 02% وبذلك تضاعفت مداخيل الجزائر بعشر مرات بين 1970- 1974 مما ساهم في ارتفاع الدخل الوطني الخام من 19% سنة 1973 إلى 36% سنة 1974 (2006:132 Rabah, A.). هذا الارتفاع في أسعار المحروقات كان له تأثير سلبي على الدول المستهلكة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر مستورد في العالم مما جعل الرئيس الأمريكي "نيكسون Nixon يؤكد في سبتمبر 1973 أن أي ارتفاع للأسعار سيشكل خطرا كبيرا على كل الدول المستهلكة، وفي جانفي 1974 لمح "هنري كيسنجر Henry

Kissenger"وزير الخارجية الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستخدم القوة لمنع ارتفاع الأسعار (Sedillot,R.1974:22) هذه التهديدات كان لها انعكاسا على الأسعار حيث انخفض سعر الكيروزان من 240 دولار للطن إلى 140 دولار و المازوت من 240 إلى 130 والبنزين من 200 إلى 140 دولار، وخفض العراق سعر بترولته من 20 إلى 15 دولار للبرميل والجزائر من 16 إلى 14 دولار للبرميل.

اتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد قرار التأميم بضغط كبير بالنسبة للجزائر التي كانت من أولوياتها استرجاع خيراتها وبعد فترة وجيزة عاد الهدوء في العلاقات، فقد كلفت السلطات الفرنسية الشركات التي تملك أسهما في الشركة الفرنسية للبترول وشركة إيراب ألف بجل صراعاتها بنفسها مع سونطراك، لتعود المناقشات الرسمية في 25 مايو 1971، حيث دخلت الشركة الفرنسية للبترول في مفاوضات سرية مع الجزائر وتوصل الطرفان إلى اتفاق في 30 جوان 1971، من جهتها تبنت شركة "إيراب" طريق التطبيع في 29 جويلية من نفس السنة لكن بشروط أكثر صعوبة، وفي إطار أممية 12 افريل 1971 حددت الجزائر تعويض بـ 700 مليون دينار جزائري بسبب انخفاض الأرباح الناتجة عن الأنبوب ترابسا، وقد عبر "بلعيد عبد السلام" عن غضبه من هذه الوضعية قائلا يجب أن نقطع رؤوسها وكل ما في الأمر في أي مستوى سنقطع الرقبة، قرب العنق أو قرب الرأس" (Grimaud,N.1974:83)، وفي 16 ديسمبر تم التوصل إلى اتفاق نهائي لسحب الرسائل التحذيرية، ومن جهتها وقعت شركة اورفراب اتفاقا مع الجزائر في 23 نوفمبر 1971، ثم في ديسمبر مع "كوبراكس" و"أومنيراكس" و"فرانكراب".

وخلافا للاتفاقات التي وقعت مع الشركة الفرنسية للبترول والهيئة المستقلة للبترول فإن هذه الاتفاقات الأربع كان هدفها التنازل عن 49% من مصالحها الغير مؤمنة لصالح سونطراك من أجل الحصول على إبراء لديونهم تجاه الضرائب الجزائرية، وبعدها تعلن عن مغادرتها للجزائر، وبمجرد التوقيع على الاتفاقية مع الشركة الفرنسية للبترول و زيارة "دوبروغلي" للجزائر تحسن المناخ السياسي بين الدولتين، ومن نتائج ذلك تعهدت الشركة الفرنسية للبترول بوضع برنامج للاستثمار للفترة الممتدة من

1971 إلى 1975 وتطوير الحقول في ظرف خمس سنوات بقيمة 500 مليون دينار، وبذلك تشارك هذه الشركة في أشغال التجهيز بحاسي مسعود بهدف الوصول إلى إنتاج 30 مليون طن في حدود سنة 1973 Revue (El Djeich, N° 99 . Aout 1971 :19-20).

كانت الأزمة الصورة المستترة خلال السنتين لأن الأمر يتعلق برسم ظروف جديدة أوجدها التأميم بواسطة الاتفاقات الموقعة بعد ذلك مع الشركات الفرنسية، ومن خلال هذه الاتفاقات فإن نظام الامتياز التقليدي ألغي تماما بما أن الشركات أصبحت أقلية في الشركات الجديدة، بينما سيطرت سونطراك على الأغلبية، فالشركة الفرنسية للبترول دفعت مؤخراتها الجبائية، وتلقت تعويضات عن ممتلكاتها المؤممة، مما سمح لها بالاستمرار في استخراج قرابة النصف من البترول من الجزائر، واختارت شركة "ألف إيراب" تجنب دفع الأموال نقدا لتسديد مؤخراتها الضريبية بالتنازل لسونطراك عن 52% من عقودها الغير مؤممة Brandelle, I, (48: 1981)، مما قلص إنتاج البترول بالثلث عما كان عليه قبل التأميم من 18 مليون طن إلى 06 مليون طن.

هذه التأميمات وما نتج عنها من شركات مختلطة ذات أغلبية جزائرية لا يمكن تفسيرها أو ترجمتها على أنها اندماج بين اقتصاديين، فالغاء الامتياز لا يعني تحولا في المبادلات وتداخل بين اقتصاد الدولتين، لكنه يدخل في مسار استخلاف دولة لدولة أخرى وإنشاء قاعدة للدولة الجزائرية الجديدة، فالشركات الغربية العامة والخاصة ليس في متناولها المصادر الطبيعية الجزائرية، لكن تدفع مقابل نشاطها من البترول وممولة بداخل الشركات المختلطة التي تسيطر عليها الشركة الوطنية الجزائرية، فهو تعبير عن تأكيد الشرعية والحدود الموجودة بين دولتين التي يأخذ التأميم معناها (Brandelle, I. 1981: 49)، وبذلك حققت الجزائر أولى انتصاراتها التي سيكون لها جملة من الانعكاسات على المستوى الإقليمي والدولي، ففي ديسمبر 1971 قرر مجلس الثورة الليبي تأميم شركة بريتيش بتروليوم كرد فعل على احتلال "شاه إيران" لثلاث جزر في الخليج العربي (236 : 1976. Francos, A)، وأثناء زيارة الملك السعودي "فيصل" للجزائر طلب هواري بومدين منه بضرورة طرد الشركة

الأمريكية "أرامكو" Armco "من بلده ، غير أن الملك السعودي لم يستجب لهذا الطلب.

دخلت شركة "ايراب" و الشركة الفرنسية للبترول كشريك يمثل الأقلية مع شركة سونطراك، بينما خسرت شركة "سويغال" وأس- أن ريبال و"الف الجزائر وتوتال الجزائر دور المسير الصناعي، لكن لها الحق في الرفع من حصتها من البترول بسعر التكلفة الماثلة لحقوقهم في الشركة المختلطة أي 07 مليون طن للشركة الفرنسية للبترول و06 مليون طن لايراب اللتين ظلتا حتى سنة 1978 تمثلا 40% من مصادر الخام، أما الضريبة المطبقة عليهما هي ضريبة الأوبك وواجباتها تعاقدية تتعلق بالاستثمار، وكان الهدف من المفاوضات تقليص سلبيات الوضع الجديد كأقلية وأصبحت الاتفاقات صالحة إلى غاية 31 ديسمبر 1980 قابلة لمراجعة خلال المرحلة الممتدة من 1976 إلى 1980، مع إمكانية فسخها خلال خمس سنوات85: 1994. la politique... (Grimaud, N.)، وعلى الرغم من الضغوط التي مارستها الدولة والشركات الفرنسية على الجزائر لدفعها للتخلي عن قرار التأميم، إلا أن الجزائر استطاعت أن تتجج فيما عجز عنه الآخرون أرضخت كل العاملين الأجانب إلى قانونها الخاص مما دل على نجاح سياستها البترولية على استرجاع ثروات البلاد، وأصبحت الشركة الوطنية هي السيدة على عملية استغلال المحروقات ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول تطور حصة الجزائر من إنتاج البترول مليون طن سنويا L'Algérie en chiffres 1962-1972.1973

السنوات	1966	1967	1968	1969	1970
مصالح أجنبية	30	34,4	37,1	37	33
سونطراك	3,9	4,6	0,9	8	14,8
المجموع	33,9	39	38	45	47,8
حصة الجزائر من الإنتاج	1,5	11,5	13,7	17,7	31

احتياطي الغاز الطبيعي مليار م³

السنوات	1966	1967	1969	1970
مصالح	2,300	2,300	2,200	1,100

اجنبية	500	550	675	850
سونطراك	18%	19,5%	23,5%	-
نسبة سونطراك				

الملاحظ من خلال الجدول أن الشركة الوطنية الجزائرية حققت تطورا هاما في الإنتاج البترولي، بحيث أن حصة الشركة الوطنية من إنتاج البترول و الغاز الطبيعي عرفت نموا كبيرا بعد 1971 فقد انتقلت من 1,5 طن سنة 1966 إلى 31 مليون طن سنة 1970 وهذا بفضل سياسية التأمينات وتحكمها في عملية الاستغلال .

خاتمة:

لقد قدمت معركة البترول لسنة 1971 على أنها فاتح نوفمبر اقتصادي جديد وهي مصطلحات رسمية ذات قيمة رمزية موجودة في الحياة اليومية فهذه الورقة الراححة التي تمثلها المحروقات بالنسبة لمستقبل الأمة كان قد وردت في جريدة المجاهد أثناء الثورة التحريرية، فثمين ثروات الصحراء كان ضمن تصور مغاربي ومشكلة مراقبة رؤوس الأموال الأجنبية تكون في إطار الاستقلال الاقتصادي باعتبار التأمين مرحلة يجب تجاوزها حينما تتمكن الدولة من الاستفادة من العملة الصعبة وتوفر التقنيين والآلات فقد أكد برنامج طرابلس لسنة 1962 والميثاق الوطني لسنة 1964 أن هذه الأفكار هي أهداف بعيدة المدى.

قائمة المصادر والمراجع

- البراوي، راشد. (1968). حرب البترول في العالم، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية.
- الشروق اليومي، العدد 2236، 28/02/2008.
- الشروق اليومي، العدد 3039، 28 أوت 2010.
- العقاد، صلاح. (1966). السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، .
- سيد أحمد، عبد القادر. (1982). الأوليك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها، الجزائر، ترجمة خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
- نازلي، معوض محمد. (1978). العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقية انضام إلى تأمين المحروقات، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- Balta,Paul .(1990). le grand Maghreb des indépendances a l'an 2000. Alger : éditions l'aphomic .
- Balta,Paul et Rulleau Claudine.(1978).la stratégie de Boumediene.Paris :éditions sindibad.
- Brogonni,Maurice.(1973) « l'exploitation des hydrocarbures en Algérie de 1956-1971 étude de géographie économique, doctorat de 3em cycle, université de Nice, France.
- Francos,Ania et Sereni,Jean Paul .(1976).un Algérien nomme Boumediene . Paris : éditions, stock.
- Grimaud,Nicole. (1972). le conflit pétrolier franco Algérien », Revue française des sciences politique N° 06, volume 22, pp 1276-1307.
- J.O.R.A.D.P N° 53, le 19 juin 1970, ordonnance N° 70-43 à 70-45, du 12 juin 1970.
- J.O.R.A.D.P, N° 17, le 25 février 1971, ordonnance N° 71-8 jusqu' au 71-11, du 24 février 1971.
- J.O.R.A.D.P, N° 30, le 13 Avril 1971, ordonnance N° 71-22 jusqu' au 71-25, du 12 Avril 1971.
- Jeune Afrique N° 525 , 26/01/1971
- L'Algérie en chiffres 1962-1972, publiée par le Ministre de l'information et de la culture, Alger, 1973.
- Madeline,Henri.(1972). Pétrole et politique mideteranneene occidentale. Paris : éditions, Armand colin, de la fondation national des sciences politique.
- Programme de Tripoli in Annuaire de L' Afrique du Nord , 1962 , p 701.
- Protocole Relatif a l'association coopérative , 3em alinéa , article 52
- Protocole Relatif a l'association coopérative , 3em alinéa , article 52.
- Révolution Africaine , N° 260 , le 08-14 février 1968. pp 01-06.
- Révolution Africaine N° 245 , 23-29 octobre 1967.
- Révolution Africaine N° 275 , 27 Mai -02 juin 1968.
- Revue El Djeich , N° 99 , Aout 1971., pp 19-20.
- Revue El Djeich N° 261 , février 1985 , pp29-30.
- Revue Jeune Afrique N° 524 , le 19 janvier 1971.
- Viratelle,Gérard.(1970). l'Algérie algérienne collection développement civilisation. Paris : éditions.
- Balta,Paul et Rulleau,Claudine.(1973). la politique arabe de la France.Paris :éditions, sindibad
- Brandelle ,Inga.(1981). Les rapports franco-Algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes. Paris : éditions, l'harmattan.
- Grimaud,Nicole.(1994) lapolitique extérieure de l'Algérie 1962-1978.Alger :éditions,Rahma,
- J.O.R.A.D.P N°52, le 28 juin 1967, ordonnance N° 67-163, et 67 -164, du 24 Aout 1967.
- Mallard, Etienne. (1975). l'Algérie depuis. Paris : éditions, la table ronde.
- Noushi,Marc. (1994). Temps forts du XX siècle , éditions , PUF.
- Nyssen,Hubert. (1970). l'Algérie en 1970 telle que J'ai l'ai vue. Paris : éditions, Arthaud .
- Protocole Relatif a l'association coopérative, Article 27.-
- Rabah, Abdelatif. (2006). sonatrach une entreprise pas comme les autres. Alger : éditions, casbah.